

مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاماً

1932 - 1962

مجمع القرارات العلمية

خلال ثلاثين سنة من نشاط نائب صدرت عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة أثناء دوراته الثماني والعشرين قرارات علمية هامة تتصل بأقيسة اللغة وأوضاعها وقد نشرت هذه القرارات العلمية مع غيرها من قرارات المجمع متفرقة في أعداد مجلته .

ونظراً إلى أن هذه القرارات تتضمن توجيهها قويمًا في ميدان التعريب والترجمة حيث توفر على الأخص نداءً صالحاً للاشتقاق والوضع ونظراً إلى أنها نالت تقدير كثير من الشخصيات الجمعية والجامعية في العالم العربي ارتأى المكتب الدائم أن ينشرها تكميلاً للفائدة . فعمد في أول الأمر إلى جمع ما تيسر له منها في مختلف أعداد مجلة المجمع وقيل الأقدام على طبعها أرسلها مرقونة في كراسة إلى السيد رئيس مجمع اللغة العربية رغبةً رسالةً يطلب منه فيها مراجعتها وإكمالها وتصحيحها إن اقتضى الحال . لكن السيد الأمين العام للمجمع الدكتور إبراهيم مدكور تفضل بموافقاتنا بقرارات المجمع العلمية مطبوعة في كتاب قال عنه أن نشره محدود يكاد يكون مقصوراً على الجمعيين ومن اليهم من خبراء المجمع والمتصلين به . وعبر عن سروره باعتزامنا نشر هذه القرارات على صفحات مجلة (اللسان العربي) .

فمن هنا الكتاب نقلنا القرارات التي نشرها فيما يلي كما وردت فيه مبوية ومرتببة . ولم نحذف منها سوى الإشارات إلى الجلسات التي اتخذت فيها وإلى أجزاء المجلة الصادرة فيها . وقد حرصنا على إثبات جميع القرارات حتى ما كان يتصل منها بالتنظيمات الداخلية للمجمع كقرارات لجنة لوضع كتاب النحو والصرف وقرار استخدام الأناقة للأعلام بأعمال المجمع وغيرها كما حرصنا على إثبات كلمتي التصدير والتقديم وذلك مساهمة منا في التعريف بأعمال المجمع .

وبهذه المناسبة يطيب للمكتب الدائم لتنسيق التعريب أن يجدد الشكر لسيدة الدكتور إبراهيم مدكور على هديته القيمة وأن يعبر مرة أخرى لأعضاء مجمع اللغة العربية على خالص تقديره لمنجزاتهم العلمية ولأعمالهم الجليلة .

مقدمة

1952 ، ظلت حتى الآن مفرقة في اجزاء المجلة ، وفي محاضر الجلسات ، واصبحت الحاجة تدعو الى جمعها معا في تصنيف يضم شتاتها ، وينظم موضوعاتها ، ويسهل الانتفاع بها والرجوع اليها ، ويرشد الى ما ألقى في شأنها من بحوث ، وما دار حولها من مناقشات مجمعية .

x x

وما نحن أولاء نقدم مجموعة القرارات العلمية في تلك الدورات مصنفة في ابواب وهذا التصنيف لا يعني الفصل القاطع بين كل باب منها والأبواب الأخرى ، لأنها في حقيقة الامر متشابكة ، متلاقية في كثير من نواحيها ، ولكن روعي فيه ما يغلب على طبيعة كل مجموعة منها وتقارب أغراضها : فالباب الأول منها يجمع القرارات التي وصل اليها المجمع في شأن أقيسة اللغة وأوضاعها العامة والثاني يتناول ما كان خاصا بالترجمة والتعريب وكتابة الاعلام الاجنبية ، والثالث ما كان متعلقا بوضع المعجمات وتنظيم اختيار المصطلحات ، والرابع يعالج مشكلات تيسير النحو والصرف ، وتيسير الكتابة العربية .

وقد جاءت هذه القرارات المصنفة هنا ثمرة حركة دائية في نورات متفرقة وجرى عليها من التمهيص واعادة النظر ، ما عدل في بعضها وأضاف جديدا الى بعضها الآخر ، على هدى من الترجمة أو وجهات النظر المختلفة ومن المرغوب فيه للمعنيين بهذه القرارات ومجالات تطبيقها ان يرجعوا الى البحوث المستفيضة التي أقيمت في شأنها والنقاش الذي دار حولها ، ما أثبتته مضابط المجمع من الاحتجاج لها . وسيجد المتتبع لها ان المجمع لم يبتدع فيها قواعد جديدة ، ولم يخرج بها عن طبيعة اللغة العربية ونظامها الموروث ، بل كانت وجهة الاجتهاد في تفسير ظواهر اللغة والموامة بين طبيعة اللغة ومقتضيات الحياة الجديده ، على اساس

أنشئ . مجمع اللغة العربية ، سنة 1932 ، ويدا انعماده سنة 1954 ، ومنذ السنة الاولى من حياته ظل يعمل على تحقيق الاغراض التي أنشئ من أجلها وأهمها المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدمها ملائمة لحاجات الحياة في العصر الحاضر .

واتسعت أعمال المجمع سنة بعد أخرى ، وتنوعت نواحي نشاطه : فمعها القرارات العلمية التي تنصب على ظواهر اللغة ، كالمقاييس والتضمين والنحت والتوليد والتعريب وترجمة المصطلحات وما إليها ، والقرارات التنظيمية التي توجه سير العمل في لجانه وهيئاته ، وتعين على تنفيذ خطته ومشروعاته ، والبحوث التي يلقيها أعضاء المجمع في مجلسه أو في مؤتمره السنوي أو التي تعد للنشر في المجلة ، والمصطلحات العلمية والفنية وألفاظ الحضارة التي تقترحها لجانه ، أو تعرضها عليه الهيئات العلمية والثقافية المختلفة في الجمهورية العربية المتحدة - أو في غيرها من البلاد العربية - للمراجعة والافترار ، ثم منها المشروعات المختلفة التي وجدت طريقها الى التجربة والتنفيذ : كتيسير النحو والصرف ، وتيسير الكتابة العربية ، واختصار حروف الطباعة فيها ، ووضع المعاجم المختلفة وانشاء الجوائز اللغوية والأدبية وما إليها .

وقد والت مجلة المجمع نشر كثير من هذه الاعمال ، وصدرت مجموعات خاصة بما تم اقراره من ألوف المصطلحات العلمية والفنية ، وأخرجت مجموعات بحوثه ومحاضراته في المؤتمرات الاخيرة ومعجمه التوسيط بجرايه ، وثلاثة أجزاء من معجم الفاظ القرآن ، وجزء يعد نموذجا من المعجم الكبير .

غير أن قرارات المجمع العلمية وما يتصل بتنفيذها خلال الثلاثين سنة الماضية وهي التي انعقد المجمع فيها ثمانيا وعشرين نورة ، بين سنة 1934 وسنة

من الآراء والنظريات التي خلفها علماء ومؤلفون لهم
مكانهم في التراث العلمي العربي .

(1)

وأوسع أبواب تلك القرارات - وأهمها - الباب
الأول التي عنوانه « في أقيسة اللغة وأوضاعها
العامة » ، وهو الذي اتجه فيه المجمع إلى زيادة ثروة اللغة ،
وتطويعها لمسايرة الحياة العربية الحديثة في علومها
وفنونها وشؤون معيشتها اليومية ، واغنائها - ما أمكن
عن الاستعانة بالدخيل : وذلك بالتوسع في صيغتها ،
والإخذ بمبدأ القياس في اشتقاقاتها ، استنادا إلى ما
قرره بعض الأقدمين من كبار علماء العربية من أن ما
قيس على التوارد الكثير من كلام العرب فهو من كلام
العرب .

كان من أوائل ظواهر هذه القرارات التي عالجهما
المجمع في دوراته الأولى ظاهرة « التضمين » ، وهو
باب من أبواب التصرف في اللغة ، مؤداه التوسع في
استعمال لفظ مكان لفظ آخر مناسب له لتحقيق فائدة
بلاغية - على مثال ما كان يفعل العرب - فيعطى الأول
حكم الثاني في التعدي واللزوم . وقد قصد المجمع بالتنبيه
إلى هذا التصرف اللغوي الحد من ولوع بعض المعجميين
المحدثين منذ مطلع القرن الحاضر - ولاسيما في مصر
والشام - بتعقب ما زعموه أخطاء لغوية في كتابات كبار
المؤلفين والكتاب والشعراء ، مما يدور في معظمه حول
مسائل لزوم الفعل ، أو بحرف جز خاص دون حرف
وكان النقاد في هذا يعتمدون الاعتماد كله على ما يجدون
مثبتا غيما بين أيديهم من معاجم اللغة . ومن الواضح
- كما جاء في الاحتجاج لهذا القرار - أن في قياسية
التضمين - بشروطها التي استخلصها المجمع من كلام
علماء النحو والبلاغة - توسيعا على المشتغلين بالتأليف
والكتابة ، وتخفيفا من غلواء الاقتصار على ما ورد في
المعاجم .

والناحية الثانية المهمة من نواحي هذا الباب
محاولة التغلب على العقبات التي كانت تعترض سبيل
عاملين على إيجاد أسماء عربية للمسميات الحديثة ،
ومن بين تلك العقبات الخلاف بين العلماء في القياسي
والسماعي من المشتقات والمصادر . لذلك رأى المجمع
ضرورة البت في هذه الناحية وإجازة القياس فيها قبل
الشروع في وضع مصطلحات العلوم وأسماء الآلات

والأدوات الحديثة وأسماء الحرف والصناعات التي لم تكن
تعرفها العرب ولا الدول الإسلامية الأولى ، أو عرفتها ولم
يضع علماءها لها أسماء فكان من تلك القرارات الخاصة
بقياسية بعض الصيغ : مثل مصدر فعالة (بكسر الفاء)
- من فعل اللازم المفتوح العين - للدلالة على الحرفة أو
شبهها ، وصيغة فعال (بضم الفاء) - من فعل اللازم
المفتوح العين - للدلالة على المرض ، وغيرهما مما جاء في
القرارات . وقد أوضح الاحتجاج لهذا القياس أن ما قرر
في هذه الصيغ وأمثالها يوسع أبواب الوضع اللغوي ،
ويعين اللغة على الاستجابة الناجحة لمطالب العلم والحياة
الحديثة ، فيمكن مثلا أن يصاغ على وزن « الفعالة » ،
للحرفة : الدلاكة (لصناعة الدلك) ، والشعاعة (لصناعة
التصوير بالأشعة) ، والوساطة (لصناعة القومسيونية) ،
والصحافة ، والطباعة ... الخ . وصيغة « فعلان » - بما
تدل عليه من الانقلاب والاضطراب - تعين على استحداث
مصطلحات لما يستلزمه كثير من الظواهر الطبيعية
والتكيميائية من أحداث يصحها زعزعة وامتزاز
واضطراب ، كالجيشان والغليان والخفقان والموجان
(لتتالي الموجات الكهربائية في الأثير) والطرفان (لعمل
من يطرف بعينه كثيرا لمرض أو خوف) . وصيغتنا
« فعال » و « فعيل » للصوت تساعدان في سد حاجات
مبحث من أهم مباحث علم الطبيعة وأكثرها تفرعا وهو
الصوت ، والمصدر الصناعي - الذي يصاغ بإضافة ياء
والثاء إلى اسم الجنس - يفيد في التعبير عن الهيئات
وأحوال الدقيقة التي تتصل بحقائق الأجناس : كالحرية
والإنسانية والحيوانية والمفهومية والخصوصية وما إليها .

(ع)

ومثل هذا يقال في قياسية الاشتقاق - في لغة
العلم - من أسماء الأعيان ، ففيها سد للحاجة الشديدة
إلى إيجاد أفعال وصفات من غير المصادر : كأسماء
الأعيان والجواهر الحسوسة في علوم الطبيعة والكيمياء
والطب ، وفي الصناعات المختلفة ، فيقال مثلا : مبلر
(من البلور) ، ومكهرب ممغطس ... وهكذا . وقد
نبه المجمع في احتجاجه لهذا القرار إلى أنه لم تقم عقبة
في سبيل وضع اصطلاحات العلوم الكيميائية الطبيعية
والطبية والحيوية أصعب من منع الاشتقاق من الأعيان
وأنه - بقراره هذا - قد صان العربية عن العجز
والاستخناء أمام المعاني العلمية الحديثة .

فى هذا شاملا مفضلا قائما على تعرف الأوضاع الصحيحة
لثرائنا الدينى واللغوى .

(2)

أما الباب الثانى من هذا التصنيف فقد ضم قرارات
المجمع حول الترجمة والتعريب وكتابة الأعلام الأجنبية .
وموضوع الترجمة والتعريب يتضمن جهازا من أجهزة
اللغة فى زيادة ثروتها وتمكينها من التطور المخصب فى
وسائل تعبيرها . ولهذا الموضوع جوانب متعددة ناقشها
المجمع وغفل فيها : فبتناك مصطلحات وضع لها العرب
قديما ألفاظا عربية ، وأخرى عربوها ونطقوا بها على
صورة حنظلتها الكتب ومصطلحات جنت على المعرفة فى
العصور الحديثة ، وهناك الطرق المختلفة بين البلاد العربية
الحاضرة فى التعريب أو الترجمة ، ثم هناك طرائق اللغات
الغربية فيما تضيف للألفاظ من صدور أو تلحق بها من
كاسمات أو لواحق - تستعدها غالبا من اللغتين اليونانية
واللاتينية - للدلالة على شبه أو مبالغة أو نقص أو سلب
أو توليد أو قياس أو كشف أو امتزاج ، أو غير ذلك مما
تحفل به مصطلحات العلوم فى العصر الحاضر . وقد
أصدر المجمع فى كل هذا قرارات يسرت مهمة رجال
العلم من العرب وهيات اللغة القومية للاضطلاع بوظيفتها
فى تدريس العلوم فى الكليات والمعاهد العربية .

ان تعريب التعليم فى الجامعات قد ألقى على
« مجمع اللغة العربية » عبئا كبيرا وأوحى اليه ان يخصص
الشرط الأكبر من جهده ووقته فى لجانه وفى مجلسه
ومؤتمره لآقرار مصطلحات العلم - من مترجم ومعرب
وموضوع - والتنسيق فيها بين جهود الهيئات العلمية ،
والعمل على توحيدها فى البلاد العربية جميعا . ولا يزال
أمام المجمع فى هذا الباب مجال فسيح للعمل ، فالعلم
الحديث يعدو عدوا فى تقدمه ، والمعارف والمخترعات فى
ازدياد مطرد والامة العربية ماضية فى نهضتها ، متطلعة
الى أن تستعيد سابق مكانتها فى رقى المعارف البشرية
مصممة على أن تعود لغتها - كما كانت فى القديم - فى
طليلة اللغات الكبرى وفاء بمطالب العلم والفن والحياة .

(س)

ويتصل بموضوع التعريب كتابة الأعلام الأجنبية
من تاريخية وجغرافية وغيرها ، وهذا الموضوع يثير جملة
من المشكلات والمسائل : فلألم المختلفة طرائقها فى نطق

ومن انقرارات الكبيرة المغزى فى هذا الباب قرار
قياسية تعدية الفعل الثلاثى بالهمزة فالفعل الثلاثى هو
معظم أفعال اللغة العربية ، وبه وبمصدره وبمشتقاته
يؤدى كثير من أغراض المتكلمين باللغة ، وبخاصة أهل
العلوم والصناعات واختلاف معانى الفعل من حيث اللزوم
والتعنى من أهم العوارض التى تعرض له . لهذا اتجه
المجمع الى صيغة مختصرة تكفل تعدى الفعل فلم يجد
أقيس ولا أخصر من التعدية بالهمزة .

ومما عنى به المجمع فى هذه القرارات احياء ما
أهملت نكره كتب اللغة من مصادر أو أفعال أو مشتقات
غير الأعمال ، وذلك بقراره فى تكملة فروع مادة لغوية ثم
تعيين ما أهملت المعاجم النص عليه من جموع التفسير ،
وذلك بأقرار قياسية الغالب منها ، وتطبيق ذلك فى وضع
معجمات لغوية تمتاز بذكر جمع لكل مفرد لم يمنع من
جمعا نص قديم ، حتى تصبح معجماتنا غاية فى النصح
والإبانة ، ومراجع صادقة للعربية .

وكان من الطبيعى - والضرورى - ان يعرض المجمع
فى دراساته وقراراته لموضوع الفصح والمولد . وأن بيت
فيما ناز من النقاش قديما وحديثا حول المولدين ، وما
يمكن أن يحتج به من الألفاظ التى استعملوها ، فوضع
فى هذا قرار فصل فيه بين ما يسوغ وما لا يسوغ من
استعمالات المولدين .

ومن قرارات هذا الباب المهمة - وقد وضعناه فاتحة
لها فى التصنيف - قرار الاستشهاد بالحديث فى اللغة ،
وهو قرار له أثره البالغ فى افساح مجال البحث فى علوم
اللغة ، وفى حسن الافادة من الثروة الضخمة التى
تضمنتها كتب الحديث وغريبه ، فقد استند القدماء من
علماء العربية - فى أثبات الألفاظ اللغوية وتقرير الاصول
النحوية - الى القرآن المجيد وكلام العرب الخالص ، وجرى
بينهم الخلاف فى الاحتجاج بما يروى من الأحاديث
النبوية : ففريق لم يجيزوا الاستشهاد بها محتجين بأن
الرواة جوزوا النقل بالمعنى ، وبأن اللحن قد وقع كثيرا
فيما يروى من الأحاديث . وفريق جوزوه محتجين بما
انعتقد عليه الأجماع من أن النبي صلى الله عليه وسلم
أفصح العرب لهجة وأن الأحاديث أصح سندا مما ينقل
من أشعار العرب ، وأن الأصل فى الحديث روايته على
نحو ما سمع ، وأن أهم العلماء قد شددوا فى ضبط الفاظ
الحديث وتحرى نقله ، وقد عنى المجمع بأن يكون قراره

على صغار المتعلمين ، لا أحداث أي تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة .

(ق)

فكان مما أقره الاستغناء عن الصيغ المألوفة في أعراب العنقيات وفي أعراب الاسم الذي تقدر عليه الحركات ، وكذلك الصيغ المألوفة في الدلالة على العلامات التي تنوب عن الحركات الأصلية ، وعدم تكليف المبتدئين تقدير المتعلق العام للظرف وللجار والمجرور ، وعد كل ما ينكر في الجملة غير المسند إليه تكملة منصوبة (لا إذا كان مضافا إليه أو مسبوقا بحرف جر أو تابعا من التوابع) ، ورأي الاكتفاء في أعراب المفاعيل (غير المفعول به) بنكر أغراضها جملة ، واختصار أعراب أساليب التعجب والتحذير والأغراء ، مع توجيه العناية في دراستها إلى بيان معانيها وطرق استعمالها ، ثم اختصار القدر الذي يدرس للمبتدئين من مسائل علم الصرف ، إذ أن أكثرها من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ بل لا يصل إليها فهمه . وعلى ضوء من هذه المفاهيم أقر المجمع منهجا لأبواب النحو والصرف لتعليم تلاميذ المدارس ، ودعا إلى تأليف كتاب على أساسه يعرض على مجلس المجمع لمواجهة واستكمال ما قد ينقصه .

وأما تيسير الكتابة فقد عالجه المجمع في نواح

ثلاث :

الأولى : قواعد ضبط الهمزة وتنظيم كتابتها .
وطالما كانت الهمزة وكيف تكتب باختلاف مواقعها في الكلمة مثار حيرة واضطراب بين المعلمين والمتعلمين وحمة الأقلام . وقد استقر رأي المجمع بعد محاولات متعددة على قواعد ميسرة لا تخرج على ما انتهى إليه أئمة العربية من رسوم في شأنها ، ولكنها تستخلص مما انتهوا إليه أقربه تناولا ، وأبعده عن تكليف المكاتبين ما يشق عليهم ملاحظته في رسم الهمزة .

والناحية الثانية ناحية وضع الشكل ، أو ضبط الكلمات بالحركات وقد كان هذا أيضا مدار اختلاف فيما تخرج المطابع من كتب التعليم ، فبينما يخو بعضها من الشكل خلوا تاما ، يشكل بعضها شكلا كاملا ، ومن الكتب ما يتناوت فيه الشكل على غير نظام مرسوم تقضى به الحاجة ويتحقق النفع . وفي علاج المجمع لهذه المشكلة وضع قواعد تنظيم ادخال الشكل في الكتب المدرسية

الأصوات والألفاظ ، وقد احتك العرب في القديم بحضارات تاثروا فيها ودخل في استعمالهم الكثير من الأعلام الأجنبية من يونانية ولاتينية وفارسية وغيرها ، وهم في حياتهم الحديثة دائبو الاحتكاك بالأهم المعاصرة من شرقية وغربية ، وحاجتهم اليوم إلى تنظيم كتابة الأعلام الأجنبية في لغتهم تفوق حاجة أسلافهم فيها . لذلك عنى المجمع بأن يضع قواعد تسهل على المعربين تعريب الأعلام الأجنبية بما يقرب جرسها في اللغة العربية من نطقها في لغاتها الأصلية القديمة أو الحديثة وأقر ادخال حروف جديدة في الأبجدية العربية يشار بها إلى الأصوات غير الموجودة في لغة العرب .

(3)

والباب الثالث يحتوي شدة الأول على القرارات التي أراد بها المجمع اصدار معاجم حديثة متنوعة تسد حاجة مختلف طوائف الناس والمثقفين ، كالمعجم التوسيط والمعجم الكبير ومعجم ألفاظ القرآن الكريم ، ومعجم الثياب ، والمعجم العلمي الصغير للتعليم الثانوي .

والشق الآخر من هذا الباب يجمع طائفة من التوجيهات الخاصة باختيار المصطلحات ، أو وضعها وتعريفها ، وتهديتها للاستعمال العام . وهذه التوجيهات تصور كلها حول الزبط بين قديم اللغة وجديدها ، والأفادة مما ضمنته الكتب العربية القديمة من مصطلحات علمية وفنية وحضارية ، واستقاء العناصر المعبرة من ألفاظ الحياة اليومية من البيئات التي تستعملها ، وعرض الألفاظ والمصطلحات المختارة على البيئات العلمية وجمهرة أناس لترى فيها رأيها وتقدها ، وإشاعة الألفاظ التي يتم تمحيصها والموافقة عليها في دوائر التعليم ، ومن طريق الصحافة والإذاعة وغيرهما من وسائل الاعلام . وكثير من قرارات هذا الباب ينحو التوجيه للجان المجمع وخبرائه فيما يقومون به من جمع المصطلحات واختيارها وتعريفها وعرضها واعدادها لأن تأخذ أمكنتها في مختلف المعاجم .

(4)

وتيسير النحو والصرف ، وتيسير الكتابة ، مما موضوع الباب الرابع .

ففي تيسير النحو والصرف وجه المجمع عنايته إلى الزاوية التعليمية ، وحدد لنفسه الهدف بأنه تيسير القواعد

مبيناً ما يتبع في كل مرحلة من مراحل التعليم . وقد أُنشئت هذه القواعد وزارة التربية والتعليم فأقرت وضمها موضع التنفيذ .

والناحية الثالثة ناحية تيسير الكتابة ، وقد عني المجمع بهذه الناحية عناية متصلة منذ 1938 حتى أتت ثمرتها بعد جهود مستمرة ومحاولات مختلفة والطريقة التي انتهى إليها المجمع أخيراً تقوم على أساس اختصار صور الحروف في صندوق الطباعة مع تنظيم صور التهجئات وتعديل بعض صور الأرقام ، وهي طريقة تهبط بعد صور الحروف إلى ما يقرب

(د)

من عدد الصور في صندوق الحروف الطباعية اللاتينية . ولم يكنف المجمع برسم الطريقة ، بل اتخذ الوسائل لتجربتها ، فصنعت أصول الحروف المعدلة ، وألف كتاباً بعنوان « تيسير الكتابة العربية » أخرجت الطبعة الأميركية مجموعاً بهذه الطريقة المختصرة ، مادته مراحل دراسة الموضوع وبيان الطريقة وصورته تطبيق لتلك الطريقة تطبيقاً طباعياً تاماً . والمنتظر الآن أن تعتمد وزارة التربية والتعليم إلى إخراج بعض الكتب المدرسية على هذا الأساس ، تمهيداً لتعليم اختصار الحروف في الطباعة العربية على وجه عام .

ويعد ، فإن هذا الكتاب بما ضم من قرارات علمية تربي على المائتين ، لا يمثل إلا جانباً واحداً من جوانب

مختلفة لأعمال الجمعية .

وقد حرصنا على أن نذيل كل قرار بتعيين موضعه من جلسات المجمع ودوراته ، رامزين للجلسة بحرف (ج) وللدورة بحرف (د) ثم نشير إلى كل ما يتصل بالموضوع في السابق واللاحق داخل المجمع ، على مدى الدورات الثماني والعشرين .

وقد اقتضى هذا العمل أن نظوف بأجزاء المجلة الأربعة عشر ، ومجموعات محاضرات الجلسات للمؤتمر والمجلس ، وهي تقارب خمسين مجلداً .

وسيرى القارئ أننا اقتصرنا على إثبات نصوص القرارات ، دون شرح وتمثيل ، ولو أننا شرحنا كل قرار ومثلنا له ، لبلغ حجم هذه المجموعة أضغاث مضاعفة ، فما من قرار إلا دار حوله من البحوث والمناقشات والأمثلة ما يستغرق الكثير من الصفحات ، ومن القرارات ما نوقش في جلسات متعددة ، ومنها ما روجع في غير دورة ومنها ما اتصلت به دراسات شتى فهذه القرارات وليدة إختصار الرأي ، وبما سبقه من نقاش ومراجعة واستخلاص وترجيح .

وربما كان في نص القرار إجمالاً واقتضاباً ، ولكن ما ذيلناه به من الإشارة إلى كل ما يناول موضوعه جدير أن يهدي الباحث إلى ما يروي ظمأه من بيان وتفصيل .

ومبلغ رجائنا أن تتحقق بهذا الكتاب الغاية المرجوة منه ، وبالله التوفيق .

محمد شوقي أمين
المحرر الأول بالمجمع

محمد خلف الله أحمد
عضو المجمع